تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كإستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري

(مقاربة وصفية تحليلية)

أ. عبد الله ياسين
المركز الجامعي تندوف – الجزائر
abdallahyassine62@yahoo.fr

ملخص

سعت الجزائر من خلال انتهاجها لسياسة الإصلاحات، إلى إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية وذلك في إطار فتح الشراكة مع الدول الأوروبية، بهدف ترقية قطاع الصادرات غير النفطية. لذلك حاولت تفعيل إستراتيجية الانفتاح التجاري لاستغلال الشراكة الاوروجزائرية أحسن استغلال، حيث من خلال المنهج الوصفي التحليلي، نحاول الوصول إلى هدف الدراسة عن طريق تحليل هيكل الصادرات الجزائرية وكذا تقييم اتفاق الشراكة الاوروجزائرية و التخلص من التبعية للمحروقات، وهذا بتنويع الاقتصاد الجزائري و بتفعيل الانفتاح التجاري وما مدى تأثيره في الاقتصاد الجزائري، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و التوصيات التي نراها ضرورية من أجل نجاح هذه الشراكة وتحقيقها للهدف المنشود ألا وهو تحقيق التنمية والتخلص من التبعية للمحروقات.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الجزائري، الشراكة الأوروجزائرية، هيكل الصادرات، الانفتاح التجاري، الاتحاد الأوروبي.

تصنيف JEL: F31.

Abstract

Algeria has sought for rehabilitating the national institutions, through pursuing a reform's policy, and by the way, for promote the non-oil export sector. For that, Algeria tried to activate the strategy of trade openness for best exploiting the Euro-Algerian partnership, so through the descriptive analytical approach, we try to reach the aim of the study by analysing the structure of Algerian exports also the evaluating of the agreement of the Euro-Algerian partnership, and showing its impact on the Algerian economy.

Finally, the study concluded with a set of results considered necessary for the success of this partnership and achieving the desired goal which is achieving development and eliminating dependence on hydrocarbons.

Keywords: Algerian economy, Euro-Algerian partnership, export structure, trade openness, European Union.

JEL Classification: F31.

مقدمة

لقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أنّ النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، لذلك فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية إستراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية ، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالاستقرار و الاستمرارية، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل و تجسيد سياسة الانفتاح التجاري، حيث أدركت أن تنويع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على الاختلال الهيكلي لها، يكون عن طريق استغلال اتفاق الشراكة الأوروبية في ترقية صادراتنا الوطنية .

وانطلاقاً من الطرح المتقدم تتضح معالم الإشكالية التي ارتأينا بلورتها في التساؤل المحوري التالي:

ما مدى تفعيل الشراكة الأوروجزائرية لتحقيق الانفتاح التجاري؟

المنهج المتبع: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و هو ما يتماشى مع طبيعة الدراسة.

فرضية البحث: لدراسة الإشكالية من كافة جوانبها، نطرح الفرضيات التالية:

- إن تنوع الصادرات غير النفطية يؤدي إلى زيادة الانفتاح التجاري .
- يساهم عقد الشراكة الاورجزائرية من تحقيق الانفتاح التجاري.

أهمية الدراسة: تستوحي هذه الدراسة أهميتها العلمية وفائدتها العملية من أنها تأتي في وقت بدأت تركز الحكومة الجزائرية بمسألة البحث عن بدائل إستراتيجية لمرحلة ما بعد نضوب الطاقات البترولية من خلال تفعيل سياسة الانفتاح التجاري و تجسيد الشراكة الأوربية بما يخدم جميع الأطراف بالتركيز على الثروات الزراعية والصناعية الدائمة.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وأهم التحديات في ظل تراجع صادرات الجزائر و تقييم الشراكة الأوروجزائرية وكيفية استخدامه كوسيلة لتأهيل وتطوير الاقتصاد الجزائري للخروج من الاقتصاد البترولي .

خطة الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- مضمون وإجراءات تنفيذ اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.
- الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وأهم التحديات في ظل تراجع صادرات الجزائر
- واقع الانفتاح التجاري خارج المحروقات وما مدى تأثيره في الاقتصاد الجزائري.
- تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حتى سنة 2017.

1. مضمون وإجراءات تنفيذ اتفاق الشراكة الأوروجزائرية

1.1. الإجراءات الأساسية لاتفاق الشراكة

إن مجالات التعاون المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، التي شملها الاتفاق كثيرة ومتعددة، وتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن التركيز كان على ضرورة دعم الجانب الاقتصادي، وخاصة من خلال تحقيق منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة، و يتم خلالها ترقية وتأهيل الاقتصاد الجزائري. الشيء الذي يسمح بخلق جو المنافسة المتوازنة.

كما أن التنقل الحر للسلع، وخاصة الصناعية، يمر عبر التفكيك الجمركي الذي يمتد على فترة 12 سنة. وقد أخضعت المنتجات الصناعية، التي قسمت إلى ثلاث قوائم، وفق ما يلي:[1]

أ .**القائمة الأولى:** تضم السلع الوسيطة و المنتوجات نصف المصنعة للصناعة الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء...، وستخضع لتفكيك جمركي كلي، فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ويمثل استيراد هذه المواد 25 % من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الأوروبي.

ب. القائمة الثانية: تضم المنتجات الصيدلانية، والغازية، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، ومعدات النقل وقطع الغيار، وسيتم التفكيك الجمركي لها على مدى 5 سنوات، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيّز التنفيذ، بمعدّل تخفيض 20 %كل سنة، وتمثل هذه القائمة 35% من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.

ج. القائمة الثالثة: تشمل هذه القائمة عل المنتجات الجاهزة (سلع الاستهلاك)، وستتم عملية التفكيك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى 10 سنوات، بمعدل تخفيض 10%كل سنة، وتمثل هذه القائمة 40 % من حجم الاستيراد من الاتحاد الأوروبي[2].

2. الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وأهم التحديات في ظل تراجع صادرات الجزائر

لقد حاولت السلطات أن تستفيد من الوضع المالي الجيد الناتج عن ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000، وقامت ببعث برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقيمة 07 مليار دولار أمريكي، يمتد على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى سنة 2014، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة، التي تخلق القيمة المضافة وتوفر الشغل، وتعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وهذا بغية مكافحة الفقر، وتوفير فرص العمل وتحقيق إنتعاش اقتصادي، لكن أزمة انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية جعل السلطات تراجع الشراكة و تحاول إيجاد مخرج للأزمة التي تمر بها البلد وخاصة بعد سياسة التقشف.

1.2.وضعية القطاع الحقيقي: لقد سجل الاقتصاد الوطني نموا إيجابيا ومنتعشا ، وهذا بفضل مساهمة قطاعات مختلفة (المنشآت القاعدية، الفلاحة، الطاقة، الصناعة، التجارة، الخدمات)، أما بعد الأزمة البترولية فقد تدبدب.

أ. **المنشآت القاعدية**: خلال العشرية الأخيرة كرست الجزائر موارد مالية هامة لتطوير المنشآت القاعدية، ففي ميدان الأشغال العمومية: تم إصلاح 4500 كلم وبناء 118 منشأة فنية، دون أن ننسى الطريق السيار شرق–غرب، الذي انطلقت به الأشغال ويمتد على مسافة 1216 كلم.

أما فيما يتعلق بالمنشآت القاعدية المرفئية، تم تهيئة 6 موانئ للصيد البحري والتجارة، كما شرع في برنامج لتكييف وتطوير المطارات، حيث استفادت 8 مطارات من عملية الصيانة والإصلاح، و 6 مطارات من عملية المطابقة وفقاً للقوانين الدولية، وتقوم إستراتيجية القطاع في أفق سنة 2025 على أهداف التحكم في النوعية والآجال واندماج المشروع في محيطه.[3]

ب. **الصناعة**: هي من القطاعات الأكثر أهمية من أجل إنعاش النمو، الذي ينبغي أن يرتكز أساسا على جهاز الإنتاج الوطني التنافسي. وبعد نسبة نمو 2,9 % سنة 2011 و 1,4 % سنة 2013، ارتفع الإنتاج الصناعي بحوالي 4,6 % سنة 2013، كما أن السياسة الصناعية الجديدة ترتكز على نشاطات تأهيل المؤسسات، إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية والاعتماد على التكوين، إلا أن الوضعية العامة لقطاع الصناعة تثير الانشغال بسبب الفارق بين الطلب المتزايد والعرض الذي يكون في غالب الأحيان غير قادر على تلبية حصة مقبولة.[4]

ج. **الفلاحة**: تعتبر الفلاحة القطاع الأساسي للاقتصاد الوطني، حيث تشغل 21 % من اليد العاملة وتساهم بـ 9 % في الناتج الداخلي الخام. وقد سجل القطاع نتائج جيدة في نسب النمو، إذ حقق معدّل 8,4 %خلال الفترة الممتدة بين 2010–2014، غير أن هذه النتائج لم تسمح بتحسين فاتورة الواردات وتقليص العجز في الإنتاج الغذائي والفلاحي.[5]

ويعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، مشروعا هاما من أجل مواجهة التحديات التي تواجه فلاحتنا، من خلال ضمان الأمن الغذائي ومرافقة الفاعلين لتنمية قدراتهم الإنتاجية و عصرنة المستثمرات الفلاحية. ومن أهم النتائج التي حققها البرنامج نذكر:[6]

- غرس مساحة 382000 هكتار بالأشجار المثمرة والكروم.
- إعادة تأهيل و تطوير ما يقارب 307000 مستثمرة فلاحيه.
- ارتفاع المساحة المروية بتقنية التقطير من 15% إلى 30 % من مجموع المساحة المروية.

د. **الطاقة والمناجم**: سجل قطاع الطاقة والمناجم، نسبة نمو قدرها 1,9 % سنة 2014 مقابل 8,3 % سنة 2013 ، وذلك بسبب زيادة أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، نتيجة التوترات الخارجية والطلب الكبير للأسواق

العالمية، خاصة الصينية والأمريكية، إضافة إلى بداية الإنتاج في بعض الحقول الجديدة، كما أدى اكتشاف الآبار الجديدة ومتابعة مجهودات التنقيب إلى زيادة الاحتياطات من النفط والغاز،أما فيما يخص المناجم والمحاجر، تم سنة 2014، تقييم دور الوكالة الوطنية للثروات المنجمية، والوكالة الوطنية لرقابة المناجم، ويتمثل دورهما الأساسي في تثمين وتطوير جميع الموارد المنجمية، حيث تم في هذا الإطار منح 45 عقد استكشاف منجمي و 49 عقد استغلال[7].

هـ.طاقة البديلة النظيفة[8]: تمتلك الجزائر 65 حقلا يختزن ثروات متعددة من الطاقات البديلة كالمياه والرياح والكتل الحيوية. حيث تكشف خرائط مركز تطوير الطاقات المتجدد إنّ الجزائر بموقعها الجغرافي الشاسع، لديها عشرات حقول الطاقة الشمسية، وتعدّ هذه الحقول الأكبر من نوعها في العالم، بحكم احتوائها على 5 مليارات جيغاواط في الساعة/سنويا، وتمتاز هذه الحقول الموزعة بين مناطق الشمال والصحراء والهضاب العليا، بقدرة تشميسية تصل إلى حدود 3.900 سا/سنويا. واستنادا إلى بيانات مركز تطوير الطاقات المتجددة، يقدّر مختصون معدل الجزائر السنوي من التشمّس بـ2.550 ساعة في الشمال و3.819 ساعة في الصحراء، بما يمكّن من إنتاج نوعي للطاقة الشمسية الكبرى بنسق سنوي يتراوح بين 1.700 و2.6500 كيلواط في الساعة لكل متر مربع.

2.2. دراسة التوزيع الجغرافي للدول الأوربية المستوردة من الجزائر

وتكمن الفائدة التسويقية من دراسة النمط الجغرافي للصادرات هو إجراء التصنيف المبدئي للدول التي تشكل فرص سوقية من حيث التقارب الجغرافي والثقافي:

- **التقارب الجغرافي**: يتيح للمؤسسات الجزائرية فرص التصدير إلى البلدان القريبة من حيث الموقع، وذلك لتحقيق وفرات في تكاليف المواد المصدرة مما يزيد من تنافسية السلع المصدرة؛[9]

- **التقارب الثقافي**: كالدين واللغة والعادات الاستهلاكية والأذواق... إلخ، يسمح للمؤسسات الجزائرية المصدرة بتنميط منتجاتها إلى كل الأسواق المستهدفة بدل التعديل أو التكييف المحلي الذي يثبط من قدرة المؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة، في مواجهة الاحتياجات المختلفة لكل سوق[10].

ولدراسة النمط الجغرافي للتجارة الخارجية في شقه المتعلق بالتصدير يبين الجدول أسفله أهم الدول التي تستورد من الجزائر خارج المحروقات:

جدول 1: أهم الدول المستوردة من الجزائر خارج المحروقات / الوحدة: مليون دولار

الدول	2015	
	القيمة	%
فرنسا	222.85	29.15
إسبانيا	170.30	18.20
إيطاليا	97.61	10.14
بلجيكا	82.92	9.21
سويسرا	56.14	6.13
هولندا	51.20	5.11

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية.

ويلاحظ من الجدول أعلاه:

تعتبر فرنسا أكبر متعامل تجاري مع الجزائر خارج المحروقات، حيث تستورد ما قيمته 222.85 مليون دولار بنسبة 29.15% من هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، تليها إسبانيا بقيمة إجمالية تصل إلى 170.30مليون دولار، ثم المرتبة الثالثة إيطاليا بقيمة 97.61مليون دولار، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن دول الحوض المتوسط وبحكم موقعها الجغرافي وكذا الروابط التاريخية المتينة قد ساعد بشكل كبير في تطوير علاقاتها التجارية مع الجزائر.

3.2. هيكلة الصادرات الجزائرية

إن التطور الذي لوحظ في حجم الواردات لابد أن يغطى من طرف حجم أكبر من الصادرات، على أن يكون مصدر هذه الأخيرة متنوعا من أجل مجانبة خطر الاقتصاد المعتمد على منتج واحد للتصدير.

لكن رغم محاولات ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تشكل سنويا نسبة تفوق 95%. والجدول التالي يمثل صادرات الجزائر الإجمالية:

جدول 02: الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية (2000-2015)

نسبة التطور % /الوحدة مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الحجم	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54613	60163
نسبة التطور	43.16	15.15-	1.63-	23.52	23.28	27.73	18.71	9.22
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الحجم	79298	44688	56667	73723	104097	141364	122139	93803
نسبة التطور	24.13	43.64 -	26.8	30.1	41.2	35.8	13.6-	23.2-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي C.N.I.S والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2016.

الشكل 01: تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية في الفترة (2000-2015)

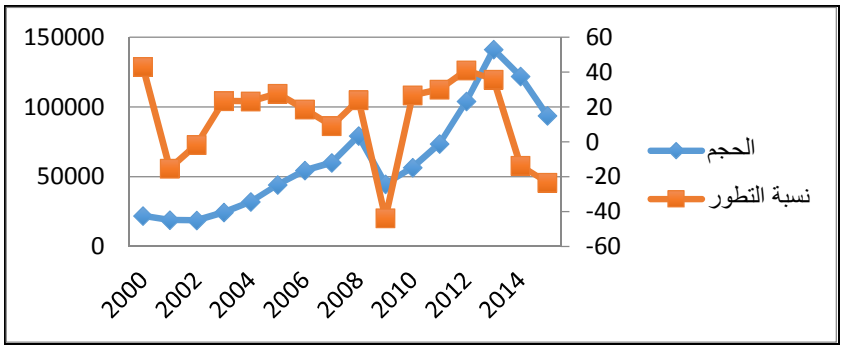

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الصادرات الجزائرية سجلت انخفاضا في ما بين سنتي 2000 و2002 لتعاود الارتفاع ابتداء من سنة 2003 وذلك بنسبة مئوية فاقت 23 % ثم انخفضت هذه النسبة إلى ما دون 10% سنة 2007 لتعاود الارتفاع ابتداء من سنة 2008 لكن هذا الارتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات كون الجزائر ما زالت تعتمد على الأحادية في التصدير وهو ما قد يؤثر عليها كثيرا في علاقتها التجارية الخارجية حيث يستحوذ قطاع النفط على حصة الأسد في الصادرات الجزائرية على عكس الصادرات الأخرى خارج المحروقات التي تسجل نسبا ضئيلة جدا، وبالنسبة لسنة 2009 سجل انخفاض محسوس في حجم الصادرات الإجمالي للجزائر قارب 40% وهو ما يعزى بشكل أساس لإرهاصات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد اقتصادي عالمي أثر على نسبة الصادرات الجزائرية. أما ابتداء من سنة 2010 تم حتى سنة 2013 تسجيل ارتفاع في نسبة الصادرات خاصة

المحروقات بسبب ذلك التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي ، ثم نلاحظ انخفاض مستمر في حجم الصادرات بنسبة 23,2 سنة 2015 و هذا نتيجة الطفرة البترولية و انخفاض أسعار البترول على المستوى العالمي، والجدول الموالي يبين عرضا لهيكلة الصادرات الجزائرية إلى هذه الدول:

جدول 03: تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2000–2015) القيمة بمليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات CFF	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21460	27631
الصادرات FOB	22031	19132	18825	24612	32082	34395	54610	60163
الميزان التجاري	12858	9192	8616	11078	13775	14351	33150	32532
نسبة التغطية%	240	192	157	182	175	221	255	217
البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات CFF	39479	38745	39267	44639	49672	84984	92645	79674
الصادرات FOB	79298	44688	56667	73723	104097	141364	121139	93803
الميزان التجاري	39819	5943	17400	29084	54425	56380	28494	14129
نسبة التغطية%	200	115	144	165	209	166	130	117

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه في سنة 2000 تواصل نمو الفائض التجاري بأحجام أسعار المحروقات وقد بلغ هذا الفائض 12858 مليون دولار وبلغت قيمة الواردات 9173 مليون دولار أي بارتفاع قدر بـ 4 % ووصلت تغطية الصادرات للواردات بنسبة 240%، أما في السنتين المواليتين أي 2001 و2002 انخفضت الصادرات إلى 19132 مليون دولار ثم إلى18825 مليون دولار على التوالي وارتفعت الواردات إلى9940 مليون دولار و12009 مليون دولار على التوالي وهذا ما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري إلى9192 مليون دولار أي بنسبة تغطية 192% سنة 2001 ثم انخفضت إلى 8616 مليون دولار سنة 2002 وبنسبة تغطية 157%، لتستمر نسبة تغطية الصادرات للواردات في الارتفاع نسبيا إلى غاية سنة 2008، بالمقارنة بين السنتين 2000 و2008 نجد أن الفرق بين فائض السنتين قدر بقيمة 26961 مليون دولار ويمكن أن تبرير هذا الفرق بأهمية التطور في حجم الصادرات بصفة خاصة، والتي قدرت بـ 79298 مليون دولار سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2000.

لكن هذا الارتفاع في الميزان التجاري سرعان ما شهد انخفاضا كبيرا ليصل إلى 5943 مليون دولار سنة 2009 بعد أن بلغ قيمة 39819 مليون دولار سنة 2008 وهذا راجع حتما إلى موجة الكساد العالمي الذي أصيبت به اقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية كما تم ذكره سابقا. ليعاود الميزان التجاري ارتفاعه ابتداء من مطلع سنة 2010 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي وبلغ 17400 مليون دولار.

وبالفعل لقد انعكس هذا الارتفاع ''الأسرع'' بالنسبة للصادرات على نسبة تغطية الواردات من قبل الصادرات والتي انتقلت من 165 بالمائة سنة 2011 إلى 117 بالمائة سنة 2015 ، ولقد شكلت المحروقات أبرز الصادرات الجزائرية بحصة قدرها 97,14 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات أي 55,04 مليار دولار سنة 2015 مقابل 44,12مليار دولار سنة 2009 مسجلة ارتفاعا قدره 24,74 بالمائة[11].

4.2. تقييم الإطار التحفيزي لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

إنّ الصادرات الجزائرية من غير المحروقات، والتي تبلغ 2.349 مليار دولار بـ 2.9% فقط عام 2015[12] لا تعكس القدرات الحقيقية للسوق الجزائرية، وذكر تقرير لبنك الجزائر أن هذه النسبة تبقى ضئيلة جدا، وتأثيرها على ميزان المدفوعات ضعيف، ففي حين تسبح الجزائر فوق بحيرة من النفط ظلت لسنوات طويلة تعتمد على هذه الثروة الناضبة غير المتجددة، وكلما استخرجت مترا مكعبا من الغاز فإن ذلك يعني تقليص ثروات البلاد.

أ. **الصادرات الجزائرية في ظل الاشتراطات والمعايير البيئية الأوروبية:** منذ دخول اتفاقية التعاون التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز النفاذ مطلع سبتمبر 2005 اتجهت الجزائر إلى تكثيف تعاملاتها وممارساتها مع دول هذا الاتحاد عن طريق المبادلات التجارية، وسيتم في هذا الإطار إبراز بعض تلك الممارسات وهذا بعد عرض لهيكلة المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في المنتجات داخل وخارج المحروقات من خلال الجدول أدناه:

جدول 04: المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2000–2015)

القيمة بمليار دولار(Valeurs en milliards $ US)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	13,78	12,34	11,47	14,52	17,59	25,55	28,75	26,20
الواردات	5,25	5,89	6,72	7,77	9,78	10,25	11,82	14,43
الميزان التجاري	8,53	6,45	4,75	6,75	7,81	15,30	16,93	11,77
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الصادرات	23,33	41,27	27,94	30,33	49,40	44,68	51,32	39,23
الواردات	20,65	20,98	20,47	21,31	21,94	22,41	22,80	20.24
الميزان التجاري	2,68	20,29	7,47	9,02	27,46	21,88	28,52	19,99

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2015.

الشكل 02: تطور المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2000–2015)

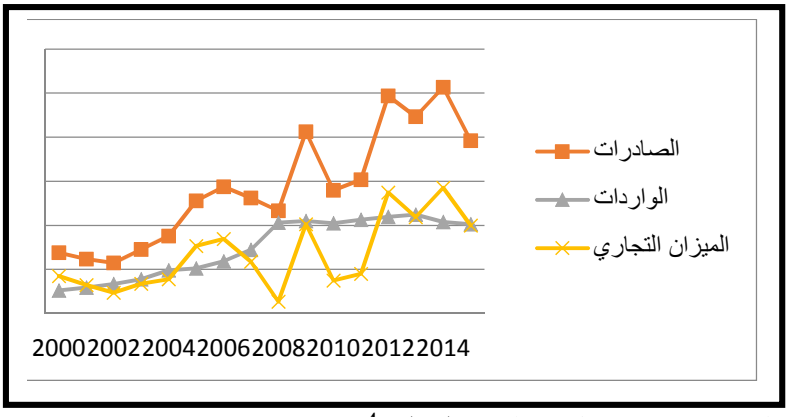

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن فاتورة الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي شهدت انخفاضاً بحوالي 2 مليار دولار ما بين سنتي 2000 و2002 إذ بلغت سنة 2000 ما قيمته 13.78 مليار دولار لتتراجع هذه القيمة وتصبح اقل من 11.5 مليار دولار سنة 2002، لكن انطلاقا من سنة 2003 شهدت هذه الفاتورة ارتفاعا محسوسا قارب معدل ارتفاع 50 % ما بين سنة 2003 إلى 2006، حيث تزايدت فاتورة الصادرات من 14.52 مليار دولار الى 28.75 مليار دولار في السنتين المذكورتين على التوالي، ثم ابتداء من أواخر سنة 2007 وبدايات سنة 2008 شهدت هذه الفاتورة من الصادرات انخفاضا محسوسا قارب 5 مليار دولار ما بين هذين السنتين وذلك بسبب إرهاصات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد في غالبية دول الاتحاد الأوروبي والذي انعكس على انخفاض الطلب على الصادرات النفطية الجزائرية لتعاود هذه الفاتورة في الارتفاع بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي مطلع سنة 2009 حتى بدايات سنة 2014 ثم انخفضت فاتورة الصادرات الأوروبية بنسب 14 % و هذا نتيجة أزمة انخفاض أسعار البترول ما سيترتب عليه على الاقتصاد الجزائري.

أما بخصوص الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي فنجد أن فاتورة الواردات في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى حيث انتقلت فاتورة الواردات وتضاعفت حوالي 4 مرات ما بين سنتي 2000 و2015 إذ انتقلت من 5.25 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 21 مليار دولار سنة 2015 وهذا كدلالة واضحة على ذلك الضعف الذي لازالت تعاني منه الصناعة التصديرية الجزائرية حتى تجابها بها الواردات من المنتجات الأجنبية إلى الأسواق الجزائرية هذا من جهة، أما من جهة أخرى فنجد أن المتعامل الأوروبي يعتمد في معاملاته مع الجزائر على بعض الممارسات

الخفية التي تحول دون وصول صادرات الجزائر إلى دوله ،كما يمكن مقارنة صادرات قبل تفعيل الشراكة حتى سنة 2015 في الشكلين التالين.

شكل 03: توزيع صادرات الجزائر قبل الشراكة الاوروجزائرية (سنة 2002)

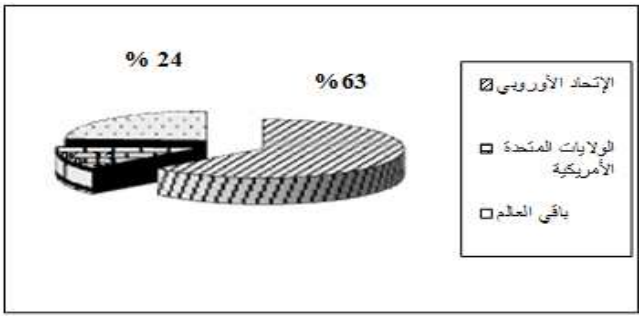

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للجمارك الجزائرية .

شكل 04: توزيع صادرات الجزائر بعد تفعيل الشراكة الاوروجزائرية (سنة 2015).

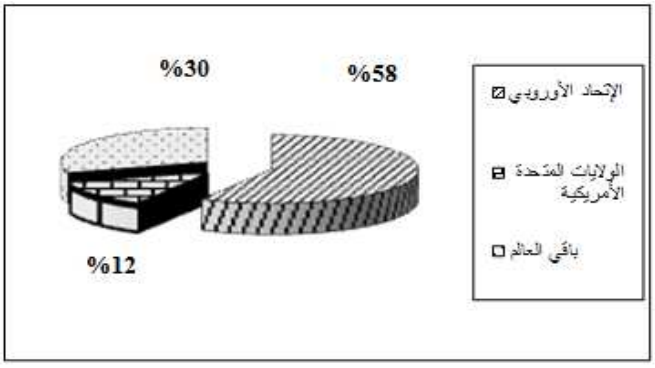

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للجمارك الجزائرية (مارس 2016).

من خلال الشكل 03 و الشكل 04 ، نلاحظ ارتفاع نسبة التبدل بمعدل 6 % مع الاتحاد الأوروبي حيث كانت في سنة 2002 تمثل 24 % و في سنة 2015 أصبحت 30 %، وذلك نتيجة الزيادة المرتقبة في الصادرات وخاصة الصادرات من سلع النصف مصنعة نظرا لما تقوم به الجزائر من تحديث لمؤسساتها الصناعية و محاولة تكيفها وتوجبه هذه الصادرات إلى الأسواق الإفريقية ، بينما نتوقع ثبات قيمة الصادرات تجاه البلدان الأوروبية إلى الأقل خلال المرحلة الانتقالية إن لم تتعداها بكثير، لأن المهلة المحددة اثنا عشر سنة لتأهيل المؤسسات الصناعية غير كافية في نظرنا، وتطالب الجزائر بمدة حتى سنة 2020.

3. واقع الانفتاح التجاري خارج المحروقات وما مدى تأثيره في الاقتصاد الجزائري

1.3 تعريف الانفتاح التجاري: للانفتاح التجاري العديد من المفاهيم، فنجده يمثل:

– هي تلك السياسة التي من شانها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص للاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصادا مفتوحا ومحررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.[13]

– يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدى إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير و إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة الجمركية.[14]

2.3 تجسيد سياسة الانفتاح في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأوروجزائرية

بهدف تطبيق سياسات الانفتاح التجاري، عملت الجزائر كغيرها من الدول على وضع مجموعة من الإجراءات للنهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرضية وذلك من خلال منح حزمة من التحفيزات الممنوحة للمصدرين (مثل التسهيلات المالية، التحفيزات الضريبية والجمركية)، زيادة إلى إنشاء العديد من الهيئات التي تعنى بالاهتمام بمجال تطوير التجارة الخارجية، وهي:[15]

– وزارة التجارة الخارجية، التي تعنى بترقية التبادل التجاري

– الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX، والذي يسهر على تسيير وترقية التبادل التجاري وكذا تقييمه.

– الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: (CACI) ،تعمل على تشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارية ومواكبة

– المؤسسات الأجنبية في الجزائر والمؤسسات الجزائرية في الخارج.

– الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات: CAGEX، تعمل على ضمان القروض الممنوحة للمصدرين والمساهمة في التخفيف من المخاطر التجارية وحدة الكوارث الطبيعية التي يواجهونها، كعدم القدرة على التسديد ، وعدم تقبل المشتري السلع أو الخدمات التي طلبها من المصدرين، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.

– الصندوق الخاص لترقية الصادرات:FSPE ، يعمل الصندوق على تمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية والتي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدرين وتحسين نوعية المواد، المخصصة للتصدير كما يعمل على ضمان السير الحسن لعمليات التصدير وذلك عن طريق قانون المالية لسنة 2007.

– الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين:ANEXAL ،هدفها الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر، وأهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير ، وإيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.

3.3 إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج إطار المحروقات في ظل الشراكة الأوروبية

تهدف هذه الإستراتيجية إلى إقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط، يتم الاعتماد عليه في النهوض بالتنمية داخل البلد ومحاولة الابتعاد عن إيرادات البترول ، تعتمد هذه الأخيرة على عملية تأهيل المؤسسات ، وعملية الخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا من اجل الاستفادة من الشراكة الأوروبية و رفع درجة المنافسة المحلية و الخارجية وذلك من خلال:[16]

– تأهيل الاقتصاد الوطني،

– تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية،

– تطوير الشراكة و تفعيلها،

– ترقية سياسة جذب الاستثمار الأجنبي.

أ.مشاكل الصادرات خارج المحروقات: على الرغم من التوجه نحو الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر، إلا أنه لابد من الإشارة إلى جملة من المشاكل التي مازالت تعترض التوسع في العملية التصديرية والوقوف دون إمكانية الاستفادة من آثارها الإيجابية على نمو الاقتصاد الوطني .ونوجز أهم العراقيل والمشاكل فيما يلي:[17]

– المشاكل على المستوى الجزئي، والمتمثلة في الضعف الذي تعاني منه المؤسسة الجزائرية على مستوى الإنتاج والجودة وكذا قنوات التوزيع وغيرها.

– المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي، والمتمثلة في عدم وضح معالم إستراتيجية التصدير، انعدام الخبرة وسوء استخدام التكنولوجيا

– المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي،والمتمثلة في التواجد التجاري غير المنتظم في الأسواق الخارجية، سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات زيادة إلى عدم وضح مهام الهيئات المكلفة بترقية الصادرات.

4. تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حتى سنة 2017

إن مستقبل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بعد 11 عاما من دخول اتفاقية الشراكة بينهما حيز التنفيذ والتي ننتقد نتائجها خاصا فيما يخص الاقتصاد الجزائري، حيث يمكن استكمال التقييم من خلال وثيقة مشتركة سيتم التصديق

عليها في بروكسل خلال اجتماع مجلس إدارة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد و تتضمن هذه الوثيقة 21 توصية تسمح بإعادة بعث الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من أجل وضع العلاقات الاقتصادية في جوهر هذا التعاون حيث منح هذا الاتفاق كل الأهمية واستعمال كل الإمكانيات المتاحة ضمن ثلاث محاور سياسية واقتصادية وإنسانية. وتشمل عدة إجراءات ومحاور للتعاون من أجل "إعادة وضع اتفاق الشراكة في الاتجاه الصحيح."

ويستمر التوجه نحو ارتفاع العجز التجاري خارج المحروقات، كما تبين ذلك لسنة 2016. ومن مجموع 560,30 مليار دولار من الواردات الإجمالية للجزائر، ترد نسبة 67,15 مليار من الاتحاد الأوروبي أي 62,50 بالمائة، حسب المديرية العامة للجمارك. وفي نفس الوقت سجل تدفق قليل لاستثمارات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر، فحسب معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، هناك 316 مشروعا فقط بقيمة 7,7 مليار أورو حققها المستثمرون الأوروبيون خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2015، وإذا كانت الجزائر قد اختارت إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أولا، ثم التفاوض بشأن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فهذا من أجل التمكن من الاستفادة من دعم الشركاء الأوروبيين في هذا التفاوض، وهذا ما لم يتم تحقيقه إلى يومنا هذا.[18]

وفيما يخص التعاون المالي يبقى الاتحاد الأوروبي أول مانح للأموال، حيث قارب المبلغ الإجمالي لمختلف المساعدات الذي منحها منذ سنوات الثمانينيات مليار أورو، ولكن في البرمجة الجديدة للميزانية (2014-2017) لا تستفيد الجزائر سوى من 120 إلى 148 مليون أورو مقابل 890 مليون للمغرب و246 مليون لتونس، ولم تخف الجزائر "عدم رضاها بهذا المنح غير المتوازن" مقارنة بالأهداف الطموحة التي حددها الطرفان والمتعلقة بدعم وتنويع اقتصاد، بالإضافة إلى المزايا المقارنة الأخرى للجزائر التي تعتبر ممونا أكيدا ومنتظما للغاز (14 بالمائة من الاستهلاك الأوروبي) وطرفاً هاماً في الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة، حيث تساهم مباشرة في القضاء على الآفات والتهديدات التي تمس الشريك الأوروبي. [19]

خاتمة

إن اتفاق الشراكة الأوربية الجزائرية، مثل أي شراكة أخرى، حتى يكتب لها النجاح عليها أن تلبي المصالح والطموحات المشروعة لكلا الجانبين، والحوافز الأساسية لتلك الشراكة بالنسبة للجزائر، تتمثل في تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسة بينها وبين الاتحاد الأوربي، وذلك مقابل الانفتاح نحو الاتحاد. مما يوفر للجزائر إمكانية التموقع على خارطة العولمة والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة تحصلنا على النتائج التالية:

– بالنسبة للتركيب السلعي، فنجد أن قطاع المحروقات ما زال يشكل 96% إلى 98% من الصادرات رغم الامتيازات التي كانت تحصل عليها الجزائر قبل عقد اتفاق الشراكة، والتي حصلت عليها بموجب عقد الشراكة، ويرجع سبب ذلك إلى صعوبة إحداث تغير هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني وبالتالي التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في الأجل القصير والمتوسط، إلا أنه يلاحظ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات سجلت نمو ملحوظ مند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مما يبعث بمؤشرات تنبئ بنجاح الشراكة، خصوصا في ما يتعلق بالسلع المتفق على تفكيك رسومها الجمركية.

– يبين تراجع طفيف لنسبة الانفتاح التجاري نحو الاتحاد الأوروبي، فرغم الارتفاع في قيمتها إلا أن حصتها من إجمالي الصادرات الجزائرية تراجعت نوعا ما، فبينما كانت تتراوح نسبتها بين 24% قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، أصبحت أقل من ذلك بعد دخول حيز التنفيذ، ففي سنتي 2002 بلغت النسبة 24% على التوالي، أما في 2015 بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فقد بلغت النسبة 30%. وفي المقابل فهو مؤشر ايجابي لقدرة الصادرات الجزائرية على الدخول والمنافسة في الأسواق العالمية غير الأوروبية.

الاقتراحات: يبدو واقعياً الاعتراف بأن هذه الشراكة إذا تم تفعيلها ستوفر بعض المزايا للاقتصاد الجزائري، يمكن ذكرها في النقاط التالية:

– الاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي المقترح من قبل الأوربيين.

– زيادة حجم الاستثمارات الأوربية المباشرة في الجزائر، بفعل بنود الاتفاق المشجعة للاستثمار.

– فتح الأسواق الأوربية في وجه الصادرات الجزائرية، ومن ثم إمكانية نفاذ المنتجات الجزائرية إلى سوق تضم أكثر من 450 مليون فرد، خاصة تلك التي تملك فيها مزايا نسبية.

– اشتداد المنافسة في المستقبل قد يشكل حافزا للجزائر، قصد تحسين الكفاءة ورفع مستوى الجودة والإنتاج، كما إن الاستفادة من التطور التكنولوجي، الذي يمكّن من زيارة الكفاءة الإنتاجية.

– دعم التنمية الاقتصادية وتحسين شروطها من خلال تشجيع الادخار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر, مع التأكيد على الشروط التي تساعد على الاستثمار وإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيقه, وبالتالي نقل التكنولوجيا ورفع مستويات التصدير.

– استقرار الاقتصاد الكلي: يسمح هذا العامل بإعطاء مصداقية وثقة لجلب المستثمرين الأجانب قصد تعويض الخسائر الناتجة عن عملية التفكيك الجمركي وتشجيع العرض وخلق مناصب شغل محليا وكبح تدفقات الهجرة غير المشروعة وكذا هجرة الأدمغة أيضا.

– التشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين: ينبغي أن يكون جميع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين على علم بفحوى هذه الاتفاقيات بمشاركتهم ومشاورتهم أثناء التفاوض وعند التطبيق، وإقناعهم أيضا بما توفره هذه الاتفاقيات من مزايا وما ينتظر المجتمع من تضحيات, وينبغي أيضا توفر الإرادة السياسية للطرفين المتعاقدين وكذا ضرورة التعاون والتكافؤ في العلاقة وعدم التمييز والقناعة بالمشروع.

الهوامش

[1] راشد عبد المجيد، (2006)، ***سياسة الانفتاح الإقتصادى نتائجه***، مجلة الجوار المتمدن،العدد السابع عشر، ص12.

[2] زعباط عبد الحميد، (2012)، ***الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري***، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 10، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص53–62.

[3]الديوان الوطني للإحصائيات، (أبريل 2016)، ***بعض الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية***.

[4]***نفس المرجع أعلاه***.

[5]صالحي صالح، (2014)، ***الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة***، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد السابع، ص97.

[6] ***تقرير التنمية المحلية***، (2009)، http://www.djazairess.com. تم الاطلاع عليه يوم: 13-02-2017.

[7]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (2014)، ***الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني***، ص 46.

[8]***تقرير السنوي لوزارة الطاقة والمناجم***، (2016)، http://www.mem-algeria.org. تاريخ الاطلاع يوم 16-02-2017.

[9] Blanche.B. (2004), ***Ouverture Commercial Croissance Et Développement : Malentendus Et Ambigüités Débats "***, Premier Journée Du Développement Du Grés , Le Concept De Développement p 16-17.

[10]براق محمد، (2006)، ***دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بإستخدام مقاربة التسوق الدولي***، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص 130-131.

[11]تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك، (2010).

[12] بنك الجزائر، (2016)، ***التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي***، http://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع يوم 10-12-2016.

[13]عبدوس عبد العزيز، (2010)، ***سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول: دراسة حالة الجزائر***، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 44 .

[14]التواتي ناجي (2001)، ***السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات***، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص4.

[15]كبداني سيد أحمد، (2013)، ***أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية***، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 17-18 .

[16] Zerbato. M. , (1996), ***Macroéconomie***, Armand colin, France, p84.

[17]بن ناجي حسين، (2009)، ***تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر***، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد ب، العدد 31، ص ص.76-77.

[18]موقع جريدة المساء، (2017) **http://www.el-massa.com/dz** . تاريخ الاطلاع يوم 10-02-2017 .

[19]الديوان الوطني للإحصائيات، (مارس 2017)، ***بعض الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية***.